

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدلات ، باسم المبيضين ، حسين السكران .

المميز:

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٣ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠١٤/٧٥٤) والمتضمن تجريم المميز والحكم
عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة
التوقيف.

طالباً قبول التمييز شكلاً لوقوعه على العلم وفي الموضوع نقض القرار المميز
وإجراء مقتضى القانوني .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

١. جانبت المحكمة الصواب فيما ذهبت إليه في حكمها المميز عند وزن البينة لوجود
تناقضات جوهرية في أقوال المشتكي
٢. جانبت المحكمة الصواب عندما استبعدت البينة الدفاعية .

٣. أخطأت بتطبيق القانون على الوقائع .

وبتاريخ ٢٠١٥/٢/٩ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية يطلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

الـقـرـار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم ليحاكم أمام تلك المحكمة بتهمة جنائية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢٩٨) عقوبات مكررة مرتين .

ولخصت النيابة العامة وقائع هذه الدعوى بأن المجني عليها مواليد ١٩٩٦/١١/٢٧ تعرف المتهم من السابق ويوجد بينهما علاقة غرامية وفي الشهر الثاني من عام (٢٠١٤) التقيا في منطقة الدوار الثاني ثم قاما بالركوب في تكسي مكتب وقام بأخذها إلى منزل شقيقته في منطقة لا تعرفها ولم يكن أحد في المنزل وهناك قام بمسك يدها وقبلها على رقبتها وصدرها وقام بضمها إلى صدره ومن ثم جلسا قليلاً وغادرا الشقة وبعد حوالي أسبوعين من هذه الواقعة التقيا في الشقة نفسها وقام بتقبيلها على رقبتها وعلى صدرها وكان يقوم بضمها إلى صدره والتحسيس على صدرها وبالنتيجة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى وعلى النحو الوارد بمحاضرها وتوصلت بقرارها الصادر بالدعوى رقم (٢٠١٤/٧٥٤) تاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ تجريم المتهم بجنائية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين .

وعملاً بأحكام المادة (١/٢٩٨) وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف عن كل جرم .

وعملًا بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ إحدى هاتين العقوبتين بحق المجرم
للتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات
والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم بهذا القرار قطع فيه تمييزاً للأسباب الواردة فيه .

وعن أسباب الطعن التي تدور حول وزن البينة وتقدير المحكمة للبيانات وسلامة
النتيجة التي توصلت إليها وعدم الأخذ بالبينة الدفاعية .

وفي الرد على هذه الأسباب نجد إن من المستقر عليه فقهاً وقضاءً وعلى مقتضى
المادة (١٤٧) من الأصول الجزائية أن لمحكمة الموضوع الحرية التامة في الأخذ بما
تقنع به من البينة وطرح ما سواه ولا معقب عليها في ذلك فإذا اطمأنت إلى البينة قضت
بالإدانة والتجريم وإذا ساورها الشك قضت بالبراءة .

وفي الحالة المعروضة نجد ومن استعراض أوراق الدعوى وأدلتها نجد إن الواقعة
الجرمية التي اعتفتها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستمدة من بيانات الدعوى وجاء
استخلاصها لها استخلاصاً سائغاً وسليماً ودلت عليها بشهادة الشاهد
والشاهدة وأقوال المتهم الشرطة المبرز (م ن/١) وملف
التحقيق واقتطفت أجزاء منها ضمنيتها قرارها .

أما من حيث التطبيقات القانونية فإن ما قارفه المتهم من أفعال تمثلت بقيامه
باصطحاب المجني عليها إلى منزل شقيقه وهناك قام بضمها وتقبيلها على فمها وعلى
صدرها وبرضاها وبعد حوالي أسبوعين التقى المتهم والمجني عليها حيث قام بتقبيلها
على رقبتها وعلى أعلى صدرها وكان يقوم بضمها وجسمه ملاصق بجسمها إنما تشكل
سائر أركان وعناصر جنائية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) مكررة مرتين أما من
حيث العقوبة فإنها جاءت ضمن الحد القانوني وحيث قنعت المحكمة ببينة النيابة فإن طرح
البينة الدفاعية واقع في محله والقرار يتفق وصحيح القانون .

لـ هذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأيد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى
مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٦/٤ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / ف. أ.



lawpedia.jo